الحدث

على الرغم من فشل التوصل إلى اتفاق في المفاوضات لإرساء هدنة وتبادل الأسرى قبل حلول شهر رمضان في قطاع غزة، فإن الحراك استمر في الساعات الأخيرة للدفع نحو تفاهمات بضغوط أميركية تسمح بوقف إطلاق النار ولو لأيام قليلة في القطاع. لكن عدم الاتفاق سمح لجيش الاحتلال بمواصلة عدوانه على القطاع أمس الأحد، حيث ارتفعت أعداد الشهداء إلى أكثر من 31 ألف شهيد، في حين تكبّدت قوات الاحتلال المزيد من الضحايا في ظل معارك عنيفة على أكثر من محور على الأرض

حرب غزة

حراك اللحظات الأخيرة لإقرار هدنة

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

يدخل قطاع غزة شهر رمضان تحت وطأة الحرب الإسرائيلية المتواصلة عليه منذ أكثر من 5 أشهر، بعد الفشل في التوصل إلى اتفاق للهدنة مع تثبيت الاحتلال بشروطه والتخطيط لاجتياح مدينة رفح، ومع مواصلته القصف على أنحاء مختلفة من القطاع، بما رفع أعداد الشهداء والمصابين إلى أكثر من 110 آلاف منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ولكن على الرغم من عدم التوصل إلى تفاهمات لإرساء هدنة، فإن ضغوطاً أميركية تواصلت من أجل الدفع نحو اتفاق في المفاوضات، إذ كشفت مصادر مصرية، وأخرى في حركة «حماس»، عن تفاصيل «تحركات اللحظات الأخيرة» قبل ساعات من حلول شهر رمضان، من أجل إقرار وقف إطلاق النار.

وقال مصدر مصري مطلع على جهود القاهرة في هذا الإطار، لـ«العربي الجديد»، إن زيارة غير معلنة، قام بها مدير وكالة الاستخبارات الأميركية وليام بيرنز إلى القاهرة مساء يوم الجمعة الماضي، سبقت لقاءه رئيس جهاز «الموساد» ديفيد برنيع، نوقشت خلالها إمكانية التوصل إلى هدنة إنسانية قصيرة تتراوح بين يومين وأربعة أيام، بحيث يمكن خلالها التمهيد لإطلاق مفاوضات ضمن الاتفاق المعطل الذي جرى التوافق على إطاره العام في باريس. ولفت المصدر إلى أن هناك ضغوطاً أميركية لإقرار «هدنة إنسانية سريعة» مع دخول شهر رمضان، مرجحاً أن ذلك «يأتي في إطار حرص واشنطن على عدم استفزاز مشاعر المسلمين على مستوى العالم، خصوصاً في ظلّ تحميلهم الإدارة الأميركية المسؤولية المشتركة مع تل أبيب عن المجازر والمجاعة في غزة».

وبدّد المصدر على أنه «جرى خلال زيارة بيرنز غير المعلنة إلى القاهرة التباحث بشأن صيغة يمكن معها إبطال حجة بنيامين نتنياهو بشأن تمسكه بقائمة الأسرى الأحياء، بأن تقدم حركة حماس قائمة أولية تضم أسماء من هم تحت أيديها فقط، أو من تتأكد فقط من بقائهم على قيد الحياة من الأسرى الإسرائيليين، على أن يجرى التأكيد من أنه سيوافى الوسطاء بقائمة شاملة ومفصلة بمواقف الأسرى الموجودين لدى فصائل المقاومة». واعتبر المصدر المصري التسريبات الواردة في الإعلام العبري خلال الساعات الماضية بقرب التحرك نحو رفح، «ضغوطاً تمارسها حكومة الاحتلال على المقاومة، للموافقة على إطلاق سراح الرهائن بالشروط التي حددها مجلس الحرب الإسرائيلي».

من جهته، علّق مصدر في «حماس» بالقول لـ«العربي الجديد»، إن «الحركة لا تعارض المقترح الخاص بإعداد قائمة بالأسرى الإسرائيليين الأحياء لديها، والمعروف مصيرهم ولم ينقطع الاتصال بالمجموعات المسؤولة عن تأمينهم». وأضاف أن الحركة «منفتحة على الجهود الرامية إلى وقف إطلاق النار، شريطة جديتها، وأن تقود إلى وقف دائم لإطلاق النار وعودة المهجرين إلى مناطقهم في الشمال وانسحاب جيش الاحتلال من غزة». وأكد المصدر أن «هناك توافقاً كاملاً بين المستويين السياسي والعسكري في حماس، وكذلك بين حماس وباقي الفصائل على تلك الرؤية». وفي سياق آخر، كشف القيادي في «وضع المقاومة الميداني صلب ولم ينكسر». وقال المصدر إنه «رغم تحليق الطائرات الاستخبارية في سماء القطاع على مدار 24 ساعة، فإن كتائب القسام تمكنت من تأمين اجتماع قيادي رفيع لقيادات ميدانية بارزة بقيادة الحركة في القطاع، لمتابعة الوضع الميداني والمعيشي لسكان القطاع».

وفي السياق نفسه، نقلت وكالة «رويترز» عن مصدرين أمنيين مصريين قولهما إن مصر تجري اتصالات مع عدد من كبار الشخصيات في «حماس» وإسرائيل ووسطاء آخرين اليوم الأحد في محاولة لاستئناف المفاوضات بشأن هدنة غزة خلال شهر رمضان. وأضاف المصدران أن الاتصالات المصرية مع «حماس» وجهاز «الموساد» جرت أمس الأحد بتفويض من الرئاسة المصرية في محاولة للتقريب بين المواقف المتباينة للجانبين، دون تقديم مزيد من التفاصيل.

في المقابل، قال عضو المكتب السياسي لحركة «حماس» حسام بدران، لشبكة «سي أن أن» أمس الأحد، إنه «لا يوجد موعد محدد بعد» لعودة مفاوضي «حماس» إلى القاهرة لاستئناف المحادثات حول التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وأضاف بدران: «لا يوجد أي جديد»، موضحاً أن نتنياهو يرفض الاستجابة للمطالب الفلسطينية العادلة فيما يتعلق باحتياجات غزة الأساسية. وأضاف أن «وقف القتل والانسحاب وتقديم الإغاثة وعودة النازحين دون شروط» هي عوامل يجب أخذها في عين الاعتبار.

من جهتها، قالت صحيفة «معاريف» العبرية، أمس الأحد، إن حديث جهاز «الموساد» بشأن تعنت «حماس» في المفاوضات وعدم رغبتها في التوصل إلى اتفاق لتبادل الأسرى «غير صحيح وسلسلة من الأكاذيب». ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أمنيين إسرائيليين، لم تسمهم، قولهم إن بيان الموساد (الصادر أمس الأول السبت) يهدف إلى «منح إسرائيل ذريعة لوقف الاتصالات الخاصة بصفقة المختطفين، والاستمرار في إطالة الوقت على حساب حياة الناس». وتابعت المصادر أن عدداً غير قليل من أعضاء مجلس الحرب (الكابينت) يعتقدون «أن هناك مجالاً لاستمرار المفاوضات»، ويؤكدون أن حماس لم «تغلق الباب»، بل على العكس أعطت رداً مفصلاً على مخطط اجتماع باريس. والسبت، زعم «الموساد» في بيان، أن «حماس تعزز موقفها بأنها غير معنية بالصفقة وتسعى جاهدة إلى إشعال المنطقة خلال شهر رمضان على حساب سكان قطاع غزة». في هذا الوقت، تزداد نقاط التباين بين إسرائيل وحليفتها الأولى الولايات المتحدة حول الحرب. وقال الرئيس الأميركي جو بايدن مساء السبت إن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو «يضرّ إسرائيل أكثر مما ينفعها... وعليه أن يولي المزيد من الاهتمام بأرواح الأبرياء». واعتبر بايدن في مقابلة مع قناة «إم إس إن بي سي» أنّ «من حقّ (نتنياهو) الدفاع عن إسرائيل ومواصلة مهاجمة حماس. لكن يجب أن يكون أكثر حذراً حيال الأرواح البريئة التي تُزهق بسبب الإجراءات المتّخذة»، مضيفاً «في رأيي هذا يضرّ إسرائيل أكثر ممّا ينفعها». وساله الصحافي خصوصا ما إذا كان هجوم إسرائيلي واسع النطاق في رفح بجنوب القطاع الفلسطيني سيُشكّل «خطاً أحمر». وقال بايدن «هذا خط أحمر لكثير لن أتخلى عن إسرائيل أبداً. فلا خطّ أحمر أريد من خلاله وقف شحنات الأسلحة بالكامل»، إذ عندها لن يكون الإسرائيليون «محميّين بالقبّة الحديد». واستدرك بايدن قائلا «هناك خطوط حُمر... فمن غير الممكن أن يموت 30 ألف فلسطيني آخرون». في المقابل، قال وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، إن «الولايات المتحدة تدعم أهداف الحرب»، وذلك ردا على اقوال بايدن.

ونقلت الإذاعة الإسرائيلية «كان-ريشت بيت»، عن كاتس، قوله إن «بايدن يريد قبل الدخول البري إلى رفح أن تكون هناك خطة لإجلاء المدنيين. ومن الواضح لنا أنه يجب إجلاؤهم إلى الغرب. وسيتم ذلك قبل وأثناء العملية».

في هذا الوقت، ألقى الجيش الإسرائيلي مجدداً وابلاً من القنابل على قطاع غزة ليل السبت الأحد ما تسبّب باستشهاد العشرات. وأفاد شهود لوكالة «فرانس برس» عن اشتباكات عنيفة أمس في غرب وشمال خانيونس في جنوب القطاع، وجنوب حي الزيتون بمدينة غزة. وأعلن الجيش الإسرائيلي أمس مقتل أحد جنوده في المعارك جنوبي قطاع غزة، ما يرفع عدد الضباط والجنود القتلى منذ بداية الحرب إلى 590. وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب إلى 31045 شهيداً، و72654 مصاباً منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، مشيرة إلى أن الاحتلال ارتكب 8 مجازر في القطاع خلال 24 ساعة راح ضحيتها 85 شهيداً و130 مصاباً.

في هذا الوقت، قال تجمع القبائل والعشائر والعائلات الفلسطينية، في بيان أمس الأحد، إن القبائل ليست «بديلاً عن أي نظام سياسي فلسطيني» بل مكون من المكونات الوطنية و«داعم للمقاومة». وشدد على «حرمة التعاطي مع العدو الصهيوني في إعادة تدوير نظام روابط القرى، أو إنشاء صحوات عشائرية تخدم المحتل الغاصب». من جهته، قال مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، إسماعيل الثوابتة، في منشور عبر منصة «إكس»، إن «أطرافاً دولية عقدت بتوجيه إسرائيلي حتى اللحظة 12 اجتماعاً مع مخاتير وعشائر في قطاع غزة في إطار سعيهم للبحث عن إدارة قطاع غزة بعد الحرب». وأضاف: «جميع العائلات التي تم العرض عليها أعلنت رفضها بشكل كامل لهذا العرض على اعتبار رفض مخططات الاحتلال الرامية لضرب الجبهة الداخلية الفلسطينية».

في مخيم جباليا بمدينة غزة أمس (محمود عيسى/الأناضول)

بحث هدنة إنسانية قصيرة تتراوح بين يومين وأربعة أيام

«حماس» منفتحة على جهود وقف إطلاق النار شرط جديتها

شرق غرب

اعتقال 33 من «داعش» في تركيا

أعلن وزير الداخلية التركية، علي يرلي كايا، أمس الأحد، أن الشرطة اعتقلت 33 شخصاً يشتبه في أن لهم صلات بتنظيم «داعش»، وكانوا يعدون لهجمات قبل الانتخابات المحلية المقررة في 31 مارس/آذار الحالي. وكتب يرلي كايا على منصة «إكس» (تويتر سابقاً)، أن المشتبه بهم كانوا «يوفرون الأفراد لمناطق الحرب والدعم المالي لداعش».

(أسوشييتد برس)

إعادة الغابون إلى عضوية منظمة إقليمية

أعلنت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في بيان أمس الأحد، أنها ستعيد ضمّ الغابون التي عُلّقت عضويتها بعد الانقلاب الذي أطاح الرئيس علي بونغو أونديمبا في 30 أغسطس/آب الماضي. وقرّرت المجموعة رفع تعليق مشاركة الغابون خلال قمة عادية عُقدت في غينيا الاستوائية.

(فرانس برس)

غباغبو مرشح لرئاسة ساحل العاج

وافق الرئيس السابق لساحل العاج، المعارض حالياً لوران غباغبو، مساء السبت، على ترشيحه لرئاسيات بلاده في عام 2025، كما ذكر بيان لحزبه. وقال البيان الذي صدر بعد اجتماع اللجنة المركزية لـ«حزب الشعوب الأفريقية - ساحل العاج» إن غباغبو «موافق على أن يكون مرشح الحزب في الانتخابات الرئاسية في 2025». لكن الرئيس السابق لساحل العاج (2000-2011) غير مؤهل للترشح، رغم تبرئته دولياً من جرائم ضد الإنسانية ارتكبت خلال عهده، إذ حُكم عليه في عام 2018 في بلاده بالسجن 20 عاماً بتهمة «سرقة» المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا.

(فرانس برس)

متابعة

بؤرة استيطانية «سياحية» جديدة في الضفة

بدأ مستوطنون أمس الأحد، في بناء بؤرة استيطانية شمالي الضفة الغربية، ذات طابع سياحي، وتحديداً بمنطقة عين الساكوت الغنية زراعياً في الأغوار الشمالية، وذلك فيما واصلت مناطق مختلفة من الضفة اقتحامها

رام الله ـ **العربي الجديد**

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس الأحد، عمليات الاقتحام لمدن وبلدات الضفة الغربية، وحملة الاعتقالات التي تشنّها في الضفة الغربية بوتيرة متصاعدة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ما أدى أمس إلى إصابة شاب فلسطيني شمال رام الله. وبالتزامن، برز أمس، شروع مستوطنين في بناء بؤرة استيطانية شمالي الضفة، وذلك في إطار تسعير الاحتلال لحملة الاستيطان، لتقويض أي حديث دولي جدّي عن حلّ الدولتين خلال الفترة الراهنة، فيما بدأت سلطات الاحتلال باختبار إجراءاتها لشهر رمضان الذي يبدأ اليوم الإثنين، عبر تنفيذ شرطتها انتشاراً مكثفاً عشية بدء شهر الصوم في محيط المسجد الأقصى، الذي يحاول اليمين المتطرف الإسرائيلي فرض أمر واقع جديد فيه على المصلّين الفلسطينيين.

بؤرة استيطانية جديدة

وشرع مستوطنون إسرائيليون، أمس، في إقامة بؤرة استيطانية جديدة شمالي الضفة، في خطوة رات فيها وزارة الخارجية الفلسطينية «إمعاناً» في السيطرة على الأرض. وقالت وكالة الأنباء الرسمية الفلسطينية «وفا»، إن «عدداً من المستعمرين (المستوطنين) شرعوا بإقامة بؤرة استيطانية ذات طابع سياحي، جنوب عين الساكوت في الأغوار الشمالية»، موضحة أن الساكوت «هي من المناطق الطبيعية الجميلة والخلابة في الأغوار الشمالية، وغنية بالحياة الزراعية، حيث تتميز بخصوبة الأرض وانتشار مضخات المياه». وأضافت الوكالة أن «القرية ذات مناطق سهلية مفتوحة في محاذاة نهر الأردن، وهي واحدة من أخصب الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، وتحيطها مستوطنات زراعية عدة».

وقوبلت الخطوة الاستيطانية الجديدة بإدانة فلسطينية رسمية. ودانت الخارجية الفلسطينية في بيان لها، «بأشد العبارات» إقامة البؤرة الاستيطانية، واعتبرتها «إمعاناً إسرائيلياً رسمياً في السيطرة على مزيد الأرض الفلسطينية، وتخصيصها لصالح تعميق وتوسيع الاستيطان، ما يؤدي إلى تقويض أي فرصة لتجسيد الدولة الفلسطينية القابلة للحياة والمتصلة جغرافياً على الأرض». وأضافت الوزارة بحسب وكالة «وفا»، أن «إقامة هذه البؤرة يعدّ تحدياً سافراً لإرادة السلام الدولية والإجماع الدولي على ضرورة حلّ الصراع بالطرق السياسية وفقاً لمبدأ حل الدولتين». وأكدت أن من «يقف خلف هذا الانتهاك الصارخ، ليس فقط المنظمات والجمعيات الاستيطانية الاستعمارية، وإنما أيضاً وزراء اليمين الإسرائيلي المتطرف» بنيامين نتنياهو ووزراء متطرفين في حكومته، من أمثال وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، والمالية بتسلئيل سموتريتش. وقالت الخارجية إن نتنياهو «يسعى للحفاظ على ائتلافه الحاكم من خلال إعطاء ومنح المزيد من جوائز الترضية لشركائه الفاشيين على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وأرض وطنه، ما يعكس هشاشة الموقف الدولي الرافض للاستيطان طالما لا تتم ترجمتة إلى أفعال وخطوات عملية وعقوبات رادعة تجبر إسرائيل على وقفه فوراً». وكانت حكومة الاحتلال عبر وزيرة الاستيطان الإسرائيلية أوريت ستروك، قد أعلنت الأربعاء الماضي، التصديق على قرابة 3500 وحدة استيطانية إضافية بالضفة»، مضيفة في تعليق على منصة «إكس»: «لقد وعدنا ونحن نفي». ولاقى الإعلان تنديداً دولياً وأممياً واسعاً.

واستناداً إلى حركة «السلام الآن» الإسرائيلية، فإن ما يقارب نصف مليون إسرائيلي يقيمون في 146 مستوطنة كبيرة و144 بؤرة استيطانية مقامة على أراضي الضفة الغربية، بما لا يشمل القدس المحتلة.

كثّفت شرطة الاحتلال أمس انتشارها في محيط المسجد الأقصى

اقتحامات متواصلة

إلى ذلك، وعلى أبواب شهر رمضان، انتشرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال، أمس، في محيط المسجد الأقصى بالقدس المحتلة، والذي شهد أمس، صلاة تراويح عشية بداية شهر الصوم، حيث ادعى إعلام الاحتلال أن الانتشار جاء خشية اندلاع «اضطرابات عنيفة» مع بدء شهر الصوم. وأفادت القناة 13 الإسرائيلية، بأنه في إطار الاستعدادات لرمضان، «تم إرسال آلاف الرسائل النصية إلى سكان القدس تتضمن تحذيرات واضحة من حدوث اضطرابات»، وجاء فيها «أيها الآباء الأعزاء، اعتنوا بأطفالكم ولا تسمحوا لهم بالمشاركة في أعمال الإرهاب والعنف، لمصلحتهم ولمستقبلهم».

وقالت القناة إنه تم نشر قوات إضافية من شرطة الاحتلال في مناطق أخرى من البلدة القديمة في القدس «وسيستمرون كذلك طوال شهر رمضان».

في غضون ذلك، واصلت قوات الاحتلال أمس، اقتحاماتها في الضفة، حيث أصيب شاب فلسطيني برصاص هذه القوات خلال مواجهات اندلعت في بلدة بيرزيت شمال رام الله وسط الضفة، لدى اقتحامها حيث استخدمت قوات الاحتلال الرصاص الحي والمطاطي والقنابل الغازية ضد شبّان رشقوها بالحجارة. وأفادت «وفا» بأن الجيش الإسرائيلي اعتقل فلسطينيين اثنين من مدينة رام الله، بعد محاصرة مبنى سكني فيها وتفجير أبوابه، واعتقلت ثالثاً من بيرزيت. كما استدعت قوات الاحتلال مواطناً من بلدة سلوان، في القدس المحتلة. وأفادت مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال برفقة طواقم البلدية اقتحمت منزل المواطن صبري أبو دياب، في حي عين اللوزة في سلوان، وسلمته استدعاء لمراجعة البلدية. وفي شمال الضفة، قالت الوكالة إن جيش الاحتلال اقتحم بلدة سيلة الظهر، وقرية الفندقومية جنوب جنين، واستولى على كاميرات مراقبة. وأفادت مصادر محلية ووسائل إعلام فلسطينية بأن قوات الاحتلال اقتحمت السيل، وداهمت عدة منازل فيها وفتشتها واستولت على تسجيلات كاميرا مراقبة تعود للبلدية، كما اقتحمت قرية الفندقومية حيث داهمت أيضاً منازل عدة، وسط إطلاق الرصاص باتجاه منازل المواطنين، خصوصاً في المنطقة الجبلية المحاذية لموقع مستوطنة «حومش»، واستولت على كاميرات مراقبة من المنازل الواقعة على الشارع الرئيسي للقرية.

إلى ذلك، أخطرت سلطات الاحتلال أمس، بوقف البناء في 3 غرف زراعية في قرية مراح معلا جنوب بيت لحم، وذلك خلال اقتحام قوات لها للقرية. كما اعتقلت قوات الاحتلال 6 مواطنين من بلدة بدو شمال غرب القدس. كذلك اعتقلت قوات الاحتلال أمس، شاباً من مخيم الدهيشة، جنوب بيت لحم، بعدما داهمت منزله وفتشته، كما اقتحمت عدة منازل وفتشتها في حارة السلام بالمخيم.

وليل السبت - الأحد، بثت «سرايا القدس (الجناح العسكري لحركة الجهاد) - كتيبة طولكرم»، ما قالت إنها مشاهد لاستهداف مقاتليها جرافة عسكرية للاحتلال أثناء اقتحامها مدينة طولكرم، مؤكدة إصابة طاقمها وخروجها عن العمل. ومساء أول من أمس أيضاً، اعتدى مستوطنون بحماية قوات الاحتلال، على المواطن عماد خليل علاونة (50 عاماً)، من بلدة جبع جنوب جنين. وقال علاونة لوكالة «وفا»، إن المستوطنين اعتدوا عليه بالضرب المبرح ونكلوا به وارغموه على خلع ملابسه أثناء تواجده في منطقة جبلية بأراضي البلدة، واحتجزوه لنحو ساعتين قبل نقله إلى مستعمرة «حوميش» حيث سلّموه لجيش الاحتلال على حاجز عسكري مقام قرب المستوطنة، والذي احتجزه لمدة 4 ساعات وهو مقيد ومعصوب العينين. وبعد الإفراج عنه، نقل علاونة إلى مستشفى جنين الحكومي.

قوات الاحتلال ومستوطنون يجولون في المدينة القديمة بالخليل، أول من أمس (عامر شلودي/الأناضول)

الحدث

شهدت الحدود اللبنانية مع سورية وفلسطين المحتلة تصعيداً لافتاً، أمس الأحد، بين «حزب الله» والاحتلال الإسرائيلي، وذلك بعد غارة إسرائيلية أودت بحياة 5 لبنانيين في خربة سلم. وقصف الحزب مواقع إسرائيلية في جبل الجرمق والجولان السوري المحتل

إزالة آثار الغارة على خربة سلم، أمس (محمود زيات/فرانس برس)

جبهة لبنان تشتعر

خطة إسرائيلية عاجلة لبناء الملاجئ في الشمال

حيفا ـ **نايف زيداني**
بيروت ـ **العربي الجديد**

احتدمت الجبهة اللبنانية، أمس الأحد، إثر غارة إسرائيلية استهدفت منزلاً في وسط بلدة خربة سلم، في قضاء بنت جبيل، مساء أول من أمس السبت، وأودت بحياة 5 أشخاص وجرحت 9 آخرين، وفق «الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية»، بينهم 3 من «حزب الله». وردّ «حزب الله» عبر استهداف قاعدة «ميرون» العسكرية الإسرائيلية في جبل الجرمق، في الجليل الفلسطيني المحتل.

وأطلق الحزب عشرات صواريخ «كاتيوشا» على القاعدة، معلناً أن القصف «رد على اعتداءات الجيش الإسرائيلي على القرى الجنوبية والمنازل المدنية، وآخرها الاعتداء على بلدة خربة سلم واستشهاد عائلة بكاملها». وأعلن الجيش الإسرائيلي أن 35 صاروخاً استهدفت القاعدة، اعترضت 15 منها، بينما سقطت 20 في مناطق مفتوحة، مشيراً عبر إذاعته إلى أن 15 صاروخاً آخر أطلقت من لبنان، استهدفت مواقع ومستوطنات إسرائيلية في الجليل وسببت اندلاع النيران. وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية باندلاع حريق في مستوطنة «أور هناغوز» في الجليل الأعلى بعد سقوط أحد الصواريخ من لبنان. وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية أنه قبل سقوط الصواريخ بوقت قصير، دوت صافرات الإنذار في مناطق واسعة بالجليل، شملت ميرون وبار يوحاي ومركز ماروم جليل الإقليمي وكفار شماي وغيرها. كما دوت صفارات الإنذار في «كريات شمونة» و15 موقعاً في محيطها، خشية تسلل مسيّرة من لبنان. وشنّ الطيران الإسرائيلي، أمس الأحد، غارة على أحراج بلدة الهبارية، حيث أفادت «الوكالة الوطنية» بأن الغارة استهدفت سيارة «كرافان»، ثم عاد وشنّ غارة أخرى على أطراف البلدة. وطاولت الغارات مرتفعات إقليم التفاح في النبطية. وطاول القصف المدفعي الإسرائيلي الهبارية وكونين ومنطقة هورا بين دير ميماس وكفركلا وتلة العزية. وحلّق الطيران الإسرائيلي فوق مدينة الهرمل، شرقي لبنان، وفوق قضاءي جبيل والبترون، شمال العاصمة بيروت.

واستهدف «حزب الله» تجمعاً لجنود الاحتلال شرق موقع بركة ريشا، ومرابض المدفعية الإسرائيلية في عرعر، بمسيرتين انقضاضيتين، ومواقع رامية والرادار والراهب والرمثا والسماقة، وآلية عسكرية من نوع «نمير» في موقع المالكية، وثكنة «معاليه غولان». كما أطلقت عدة صواريخ باتجاه الإسرائيليين. وأعلن الجيش الإسرائيلي عن رصد مسيّرة تابعة لـ«حزب الله» سقطت في منطقة مفتوحة بجبل الشيخ، حيث أطلقت صافرات الإنذار في بلدة مجدل شمس في الجولان السوري المحتل.

وبالتزامن مع تزايد التدهور على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، عن مصدر عسكري مطّلع على التفاصيل قوله: «اشترينا نحو 80 ألف صندوق غذاء لصالح الخطة، نقل السكان إلى الفنادق لن يكون حلاً مناسباً لأنه تبقّت فقط 10 آلاف غرفة خالية، الأمر الذي قد يكفي بصعوبة لربع سكان صفد. لقد وفّرنا أماكن آمنة في المدن القريبة من الحدود مثل نهاريا وكريات شمونة، لكن لن ننشر في الوقت الراهن ملاجئ متنقّلة في الشوارع القديمة في منطقة الكريوت (قرب حيفا) وعكا لأن هذا مكلف وليس مناسباً».

كما تشمل الخطة منشآت إقامة مؤقتة تحتوي على أسرّة ومقاعد. وتشدد الجبهة الداخلية على أن الخطة ستكون جزءاً من حلول مشابهة أيضاً للسكان الذين لا ملاجئ لديهم في وسط البلاد. وذكرت الصحيفة أن جيش الاحتلال أدرك في الأشهر الأربعة الأخيرة بأن ترسانة «حزب الله» تشمل أيضاً أسلحة دقيقة كثيرة، من بينها صواريخ مضادة للدروع متطورة وطويلة المدى، التي قد تصل إلى مسافة نحو 10 كيلومترات عن الحدود وحتى قمة جبل الجرمق.

كما يأخذ جيش الاحتلال بعين الاعتبار الطائرات المسيّرة التي أطلق «حزب الله» العشرات منها منذ بداية المعارك في 8 أكتوبر الماضي، بعد يوم على بدء عملية «طوفان الأقصى» في غزة، والتي يقول الجيش إنه اعترض معظمها لكن جزءاً منها لم يُرصد أبداً أو انفجر في مناطق مفتوحة.

وكان قائد القيادة الشمالية في الجيش الإسرائيلي أوري غوردين قد شدّد على التزام جيش الاحتلال بـ«تغيير الوضع الأمني في الشمال من أجل إعادة السكان إلى منازلهم». وأضاف خلال لقائه مع المنسقين الأمنيين لمستوطنات الجليل الغربي، مساء الجمعة، أن الجيش يعزّز قواته باستمرار استعداداً لشن هجوم عسكري في جنوب لبنان». وكان الجيش الإسرائيلي قد أصدر بياناً، مساء أول من أمس السبت، حول جولة غوردين، جاء فيه أن «غوردين اجتمع الجمعة بمنسّقي الأمن في قرى وبلدات الجليل الغربي، في إطار اللقاءات التي يعقدها لتعزيز العلاقة بين قيادة المنطقة الشمالية والمجالس المحلية والإقليمية وسكان المنطقة».

5 شهداء لبنانيين في غارة إسرائيلية على خربة سلم

استهدف «حزب الله» جبل الجرمق وثكنة معاليه غولان

تقرير

سحب السلاح من العراقيين: خطة الحكومة غير ناجحة

تؤرّق مسألة سحب السلاح من المواطنين، الحكومة العراقية، مع تفشّيه كثيراً في البلاد، وعجز السلطات عن ضبطه، رغم عرض الحكومة شراء الأسلحة من الناس

بغداد ـ **زيد سالم**

لا تبدو الخطة الحكومية التي وضعتها السلطات في العراق، بشأن شراء الأسلحة من العراقيين في إطار مكافحة ظاهرة السلاح المنفلت، ناجحة حتى الآن، خصوصاً مع الإقبال الضعيف على بيعها أو تسجيلها رسمياً عند الجهات الأمنية، على الرغم من مرور شهرين عليها. ويشير مراقبون إلى أن تطبيق القانون وسحب السلاح من متناول المواطنين لا يكون بالطرق الاختيارية، بل بوسائل الفرض. وأعلنت وزارة الداخلية العراقية، في يناير/كانون الثاني الماضي، إطلاق مشروع جديد لـ«حصر السلاح في يد الدولة»، وتتضمن شراء الأسلحة من العراقيين، في إطار تنفيذ جزء من برنامج رئيس الحكومة محمد شياع السوداني، بهدف سحب السلاح من المواطنين. وتتم عبر بوابة «أور» الإلكترونية الحكومية (موقع إلكتروني)، بالإضافة إلى فتح 697 مركزاً لشراء الأسلحة من المواطنين. وهي المرة الأولى التي تلجأ فيها السلطات العراقية إلى شراء الأسلحة من العراقيين، في إطار مشروع «حصر السلاح في يد الدولة» الذي رفعته كل الحكومات منذ عام 2005، من دون التقدم في هذا الملف، بل على العكس، بات السلاح في المتناول، مسبباً كثرة في الجرائم والاعتداءات. ويُعدّ السلاح المنفلت في العراق من أكثر المشكلات التي تعيق استشراء الأمن والاستقرار في البلاد، لما له من تأثيرات كبيرة على الأمن المجتمعي. وسبق أن تعهد السوداني ضمن برنامجه الحكومي بسحب السلاح وإنهاء ظاهرة السلاح المنفلت خارج نطاق المؤسسات الرسمية والشرعية للدولة، وهو التحدي الذي أثيرت شكوك سياسية حول قدرته على الوفاء به. في السياق، قالت مصادر أمنية عراقية، لـ«العربي الجديد»، إن «الإقبال على تسجيل الأسلحة بهدف بيعها إلى الحكومة، ضعيف للغاية، وهذا ينطبق على كل المحافظات العراقية، وليس على محافظة دون غيرها». ولفتت إلى أن «بعض المراكز الجديدة الخاصة باستقبال الأسلحة من المواطنين، في بعض مناطق الجنوب، لم يزرها أحد منذ شهرين». وأضافت أن «السلطات الأمنية تتواصل مع مخاتير المناطق، ووجهاء العشائر وشيوخها، لكن من دون أي تقدّم في هذا الملف، فضلاً عن جهود النشاطات المدنية، وتعاون منظمات المجتمع المدني»، مؤكدة أن «الحملة ستستمر ولن تتوقف لأنها تمثل إجراءً تصحيحياً، لكن يبدو أنها في حاجة إلى دعم سياسي وكذلك المراجع الدينية من خلال إصدار فتاوى وبيانات».

من جهته، بيّن الناشط المدني من محافظة النجف، علي الحجيمي، أن «شرائح عديدة من العراقيين لا يقبلون بالتخلي عن أسلحتهم، لأنهم لا يثقون بالوضع الأمني واستمرار وجود العصابات المنظمة والمليشيات، ومن ثم يجدون في الاحتفاظ بالسلاح مصدر أمن وأمان لهم». وأكد في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «الحكومة العراقية والسلطات الأمنية لا تملكان أي قاعدة بيانات واضحة عن حجم السلاح لدى شرائح من الشعب». أما عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي ياسر إسكندر، فأكد أن برنامج وزارة الداخلية في تسجيل أسلحة المواطنين هو الخطوة الأهم بعد 2003 في حصر الأسلحة وخلق قاعدة بيانات رسمية لها، لكنه أشار إلى ضعف في الإقبال على تسجيل الأسلحة. وقال إسكندر في حديث صحافي، إن «ضعف الإقبال على تسجيل الأسلحة من المواطنين مع بداية تطبيق البرنامج، أمر متوقع، بسبب هواجس القلق والخوف التي تنتاب الكثيرين»، معتبراً أن «تراكمات ما بعد 2003 وإعادة ثقة المواطن بمؤسسات الحكومة من خلال فرض القانون وفق سياقات واضحة، أمر حيوي، ويحتاج إلى الصبر والمتابعة».

علي الحجيمي: السلطات لا تملك بيانات عن انتشار السلاح

متجر لبيع الأسلحة في بغداد، سبتمبر 2020 (أحمد الربيعي/فرانس برس)

وسبق أن أكد المتحدث باسم وزارة الداخلية وخلية الإعلام الأمني، العميد مقداد ميري، أن «استراتيجية سحب السلاح وحصر السلاح المنفلت من وزارة الداخلية مستمرة إلى نهاية العام الحالي، ومن ثم ننتقل إلى مراحل أخرى». وبيّن في تصريحات صحافية أنه «تم تشكيل لجنة وتحديد أسعار الشراء ولم تبقَ إلا المصادقة عليها، والوزارة جادة في تنفيذ البرنامج الحكومي».

من جهته، لفت الخبير الأمني أحمد الشريفي إلى أن «تطبيق القانون وإنفاذه أحياناً يتطلبان خيارات الفرض، وليس بالحلول الاختيارية، ولا سيما في ملف السلاح المنفلت، إذ لا بد من سحب هذا السلاح بالطرق الممكنة، فشراء الحكومة للأسلحة من العراقيين هو خيار جيد ومهم، لكن يبقى السلاح المنتشر بيد العصابات». واعتبر في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «الخطر الحقيقي لهذا السلاح هو وجوده في يد الخارجين على القانون، وهناك حاجة إلى فرض القانون ومنعه من أن يُسبّب مشكلات أمنية».

إضاءة

لا تبدو الهدنة التي دعت إليها الأمم المتحدة في السودان، قابلة للتطبيق، بفعل شروط الجيش، ومنها منع حصول قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو على أي دور مستقبلي

لا هدنة في السودان

الجيش يطلب انسحاب «الدعم السريع» أولاً

يدخل السودان شهر رمضان من دون النجاح بتحقيق الهدنة التي دعا إليها مجلس الأمن الدولي، مع إعلان اللواء في الجيش السوداني، ياسر عطا، أمس الأحد أنه «لن تكون هناك هدنة في السودان في رمضان، ما لم تغادر قوات الدعم السريع منازل ومواقع المدنيين». وأشار بيان عطا، الذي صدر على قناة «تليغرام» التابعة للجيش، إلى التقدم العسكري الأخير للجيش في أم درمان، في العاصمة الخرطوم، معتبراً أنه لا يمكن أن يكون هناك وقف لإطلاق النار في رمضان ما لم تمتثل قوات الدعم السريع لالتزام تم التعهد به في مايو/أيار 2023، في محادثات بوساطة سعودية وأميركية في مدينة جدة بالانسحاب من منازل المدنيين والمرافق العامة. وأشار البيان أيضاً إلى أنه لا يجب أن يكون هناك دور لقائد «الدعم السريع»، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، في السياسة أو الجيش المستقبلي للسودان.

وجاء بيان عطا، بعد دعوة مجلس الأمن الدولي، الجمعة الماضي، إلى «وقف فوري» لإطلاق النار في السودان. وأيدت 14 دولة مشروع قرار أقترحته بريطانيا وامتنعت روسيا عن التصويت عليه، يدعو إلى «وقف فوري للأعمال العدائية قبل رمضان»، ويطلب من «جميع أطراف النزاع البحث عن حل دائم عبر الحوار». ويدعو القرار، جميع الأطراف، إلى «تمكين وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ومن دون عوائق، بما في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط التماس، وحماية المدنيين والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني».

وكان سفير السودان لدى الأمم المتحدة الحارث إدريس الحارث محمد، قد اعتبر أمام اجتماع مجلس الأمن الدولي الخميس الماضي، أن قائد الجيش عبد الفتاح البرهان انطونيو غوتيريس، من أجل العمل بهدنة في رمضان، لكنه يتساءل عن كيفية تنفيذه. ورأت وزارة الخارجية السودانية، أن نجاح أي نداء لوقف إطلاق النار في السودان، يبدأ من انسحاب «الدعم السريع» من مناطق عدة، من بينها ولايتا الجزيرة وسنار وعدة مدن في دارفور، معقل هذه القوات.

وكانت قوات الدعم السريع قد رحّبت بالدعوة لوقف إطلاق النار، مشيرة في بيان، أول من أمس السبت، إلى أن استجابتها لقرار مجلس الأمن «تنسجم مع موقفها المبدئي الرافض للحرب». وأوضح البيان أنه «مع ترحيبنا بالهدنة الإنسانية المقترحة، نعلن استعدادنا للحوار حول آليات مراقبة متوافق عليها لضمان تنفيذها وتحقيق الأهداف الإنسانية المطلوبة».

وأمس الأحد، قال الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، إن إيقاف الحرب والحفاظ على وحدة أراضي الدولة السودانية «من أولويات الجامعة العربية». وجاء ذلك خلال لقاء أبو الغيط مع رئيس تنسيقية القوى المدنية الديمقراطية «تقدم»، عبد الله حمدوك، في مقر الجامعة العربية بالقاهرة، وفق بيان الجامعة. وذكر البيان أن أبو الغيط، شدد خلال اللقاء على أولويات الجامعة العربية في الملف السوداني والمتمثلة في ضرورة إيقاف الحرب وأهمية الحفاظ على وحدة أراضي الدولة السودانية. كما أكد استعداد الجامعة العربية الكامل لتقديم أية مساعدة مطلوبة للأطراف السودانية من شأنها لم شمل الأطياف السودانية لحل الأزمة. وأشار أبو الغيط إلى أهمية مرافقة الدولة السودانية في أي مبادرة من شأنها الوصول لحل.

ونقل البيان عن المتحدث الرسمي باسم الأمين العام جمال رشدي قوله إن «أبو الغيط استمع إلى عرض وافٍ قدمه حمدوك حول تحركات وعمل التنسيقية، لمحاولة وقف إطلاق النار بشكل سريع والوصول لعملية سياسية من خلال حوار سوداني جامع يشمل كافة الأطراف».

والجمعة الماضي، وصل وفد تنسيقية القوى المدنية الديمقراطية (تقدم) برئاسة حمدوك إلى القاهرة للتشاور مع القيادة المصرية حول جهود وقف الحرب وإنهاء الأزمة في السودان. وتأتي الزيارة ضمن الجهود التي تبذلها «تقدم» مع الدول من أجل العمل على «إطفاء نار الحرب ومخاطبة الأوضاع الإنسانية الكارثية، وبحث سبل الوصول لحل سياسي سلمي تفاوضي»، وفق بيان للتنسيقية.

ورحبت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بقرار مجلس الأمن الدولي، الذي دعا إلى وقف الأعمال القتالية في السودان خلال شهر رمضان. وأكدت الأمانة العامة، دعمها لكافة الجهود الإقليمية والدولية الداعمة للشعب السوداني ومساندة تطلعاته في السلام والديمقراطية والأمن والتنمية، والتزام منظمة التعاون الإسلامي بتسخير جميع إمكانياتها لدعم السودان اتساقاً مع قرارات القمة الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية. وكان الأمين العام للمنظمة حسين إبراهيم طه، قد دعا سابقاً جميع الأطراف المتحاربة في السودان للعمل على وقف الأعمال العدائية وجميع أعمال العنف بكافة أشكاله، وذلك بمناسبة حلول شهر رمضان، واستئناف التفاوض في إطار منبر جدة للوصول إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار، والعمل على تحقيق تسوية سلمية لإنهاء هذه الأزمة.

ومن المقرر أن يبدأ المبعوث الأميركي الخاص إلى السودان توم بيريللو، اليوم الاثنين، جولة لعدد من الدول في أفريقيا والشرق الأوسط، تستمر حتى 25 مارس/آذار الحالي. وأفادت وزارة الخارجية الأميركية، أول من أمس السبت، بأن الزيارة ستوضح «الأولوية التي توليها الإدارة الأميركية لإنهاء الصراع في السودان، وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والملحة للشعب السوداني ورسم طريق نحو تشكيل حكومة مدنية ديمقراطية». من ناحية ثانية، بحث الأمين التنفيذي لمنظمة «الهيئة المعنية بالتنمية في أفريقيا» (إيغاد) وركنه جيبيهو مع وفد لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى المعنية بالسودان برئاسة محمد شمباس، سبل وقف الحرب وبدء الحوار السياسي وإيصال المساعدات الإنسانية. ويأتي اللقاء الذي عقد في جيبوتي بعد أيام من اجتماع وفد اللجنة مع البرهان في بورتسودان.

وأدى القتال المستمر منذ 15 إبريل/نيسان 2023 بين الجيش السوداني و«الدعم السريع» إلى مقتل نحو 14 ألف سوداني ونزوح نحو 8 ملايين آخرين. ويحتاج نصف سكان السودان البالغ عددهم نحو 50 مليون نسمة إلى مساعدات إنسانية، و«أقل قليلاً من 18 مليون شخص على طريق المجاعة»، أي «بزيادة 10 ملايين شخص مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي»، بحسب منسق الإغاثة في الأمم المتحدة مارتن غريفيث.

(قنا، الأناضول، رويترز)

شرق غرب

عامان صعبان مرا على مولدوفا

وصف وزير الخارجية المولدوفي ميهاي بوبسوي، أمس الأحد، العامين الماضيين بـ«الأصعب والأكثر اضطراباً» لبلاده، المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، منذ أكثر من ثلاثة عقود بسبب مواجهتها تهديدات متعددة من قبل روسيا. ومنذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022، واجهت مولدوفا سلسلة أزمات، خصوصاً على صعيد الطاقة، بعد أن خفضت موسكو إمدادات الغاز لكيشيناو بشكل كبير. واعتبر بوبسوي أن «الروس يحاولون رشوة الناخبين (في مولدوفا) ويحاولون استخدام العملية الديمقراطية ضدنا لإطاحة حكومتنا الديمقراطية».

(أسوشييتد برس)

إجلاء موظفين من السفارة الأميركية بهايتي

أعلن الجيش الأميركي، أمس الأحد، تنفيذ عملية لنقل موظفي السفارة غير الأساسيين جواً من هايتي، مضيفاً أنه عزّز أمن السفارات فيها، وذلك إثر تفاقم العنف في البلاد في الأيام الأخيرة، وتقشي نفوذ العصابات في العاصمة بور أو برنس، ومطالبة بعدها رئيس الوزراء، أرييل هنري، بالتنحّي.

(رويترز)

خطف مسؤول حملة معارضة فنزويلية

دانت الزعيمة الفنزويلية المعارضة ماريا كورينا ماتشادو، مساء أول من أمس السبت، اختطاف أحد مسؤولي حملتها للانتخابات الرئاسية بعد توقيف ثلاثة آخرين منذ يناير/كانون الثاني الماضي. وكتبت ماتشادو على منصة «إكس» (تويتر سابقاً) «أدين نظام (الرئيس الفنزويلي) نيكولاس مادورو الذي خطف مدير حملتنا في ولاية باريناس إيميل برانت».

(فرانس برس)

رمضان مبارك

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك

نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات

إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ

تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

وإلى صاحب السمو الشيخ

حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

وإلى سمو الشيخ

عبدالله بن حمد آل ثاني

نائب الأمير

وإلى الشعب القطري الكريم

سائلين الله جلت قدرته أن يعيد هذه المناسبة العزيزة وقطر تنعم بالأمن والعز والرخاء في ظل القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى

THE WESTIN
DOHA
HOTEL & SPA
فندق ومنتجع ويستن الدوحة

تقرير

تكثّف الولايات المتحدة عمل محركاتها في ليبيا، وهي تعمل بصمت عبر شركة أمنية خاصة، في محاولة لتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية، وهو أمر دونه صعوبات، منها طبيعة التحالفات الدولية في ليبيا

حراك أميركي في ليبيا

شركة خاصة لإصلاح قطاع الأمن وتدريب الجيش

طرابلس ـ **اسامة علي**

يشهد الملف الليبي نشاطاً أميركياً فاعلاً على المستويين السياسي والاقتصادي، وأكثر من ذلك على المستوى العسكري، في خطوات أميركية للانخراط بشكل أكبر في ليبيا. ويبرز خصوصاً الدور العسكري لواشنطن عبر شركة «أمنتوم» الأمنية الخاصة، إذ تكشف مصادر لـ«العربي الجديد» عن تواجد أفراد من الشركة في قاعدة معيتيقة العسكرية في طرابلس، استعداداً لتطبيق الخطة الأميركية الخاصة بدمج المجموعات المسلحة الليبية.

وعلى الرغم من أن الاهتمام واشنطن بالملف الليبي لم ينقطع، من خلال بعثاتها الدبلوماسية وزيارات عدد من مسؤوليها رفيعي المستوى إلى طرابلس، آخرها زيارة نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي جوشوا هاريس، نهاية يناير/كانون الثاني الماضي، إلا أن نشاطاً جديداً بدأ يطفو على السطح أخيراً، في شكل اجتماعات مكثفة حملت عنوان توحيد المؤسسة العسكرية.

فقد التقى عدد من ضباط مكتب الملحق العسكري في السفارة الأميركية بليبيا، اللواء المتقاعد خليفة حفتر في بنغازي، وقيادات عسكرية في طرابلس، خلال النصف الأخير من فبراير/شباط الماضي، آخرها لقاء برئيس أركان الجيش التابع لحكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، الفريق محمد الحداد، في 29 فبراير الماضي. وناقش اللقاء «آفاق التعاون المشترك بين البلدين، وتعزيز سبل الدعم في مجالات التدريب المختلفة لمنتسبي المؤسسة العسكرية، من ضباط وضباط صف، وكذلك إمكانية مشاركة الجيش الليبي في مناورات وتمارين الأسد الأفريقي السنوية»، بالإضافة إلى مناقشة مقترح لـ«تشكيل قوة مشتركة كخطوة أولى نحو توحيد المؤسسة العسكرية»، وفقاً للصفحة الرسمية لرئاسة أركان الجيش التابع لحكومة الوحدة. وذكر البيان أن الملحق العسكري الأميركي أخذ الإذن من الحداد «بزيارة إلى رئاسة أركان القوات البحرية والبرية، والمناطق العسكرية والألوية العسكرية المتواجدة في نطاقها».

وأعقبت اللقاءات ذات الطابع العسكري، سلسلة من اللقاءات الأخرى التي أجراها المبعوث الأميركي الخاص إلى ليبيا ريتشارد نورلاند، مع القادة السياسيين في طرابلس، بدأها الاثنين الماضي بلقاء رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، وناقش معه «أهمية مشاركة جميع الفاعلين الليبيين في العملية السياسية التي ترعاها بعثة الأمم المتحدة بشكل بنّاء، لإزالة ما تبقّى من عوائق أمام الانتخابات، بما في ذلك تشكيل حكومة تصريف أعمال»، وفقاً لتدوينة للسفارة الأميركية على منصة «إكس».

والأربعاء الماضي، التقى نورلاند وزير الداخلية في حكومة الوحدة، عماد الطرابلسي، لبحث جهود الحكومة لتحسين الأمن في العاصمة، والحفاظ على السلم والاستقرار في جميع المناطق الليبية. ونقل حساب السفارة الأميركية عن نورلاند تأكيده دعم بلاده توحيد قوات الأمن الليبية، وجميع الجهود المبذولة لبناء قدراتها وكفاءتها المهنية، خصوصاً على طول حدود ليبيا، في ظل الاضطرابات الإقليمية. وكان الطرابلسي قد أعلن قبل نحو أسبوعين، عن اتفاق حكومته مع التشكيلات المسلحة في طرابلس على إخلاء مواقعها والرجوع إلى معسكراتها وإحلال قوات الأمن التابعة لوزارتَي مكافحة، وعزم حكومته على تطبيق نموذج طرابلس على كل المناطق الليبية. وكانت مصادر ليبية متطابق كشفت لـ«العربي الجديد»، عن تبنّي حكومة طرابلس مشروعاً أميركياً لدمج المجموعات المسلحة في المؤسسات الأمنية والعسكرية، وأن هذا التبنّي جاء بعد سلسلة اتصالات ومشاورات مع الجانب الأميركي منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وبالتوازي مع النشاط الأميركي الجديد والمعلن، يتواجد بشكل غير معلن عدد من أفراد شركة «أمنتوم» الأميركية في قاعدة معيتيقة العسكرية في طرابلس، استعداداً للإشراف على أنشطة عدة مرتبطة بالخطة الأميركية الخاصة بدمج المجموعات المسلحة في الهياكل الأمنية والعسكرية التي تتبناها الحكومة.

ووفقاً لمصادر ليبية من طرابلس، فإن مسؤولي شركة «أمنتوم» زاروا طرابلس مرتين في ديسمبر ويناير الماضيين، قبل إرسال الشركة عدداً من أفرادها مطلع فبراير إلى قاعدة معيتيقة التي اتخذوها منطلقاً لزيارات ميدانية واسعة لتقييم عدد من المواقع العسكرية في طرابلس ومحيطها. وبحسب معلومات المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، وهي مصادر عسكرية ودبلوماسية مقربة من حكومة الوحدة، فإن أفراد الشركة الأميركية زاروا معسكر التكبالي في منطقة صلاح الدين بطرابلس، الضاحية الغربية لطرابلس، ومعسكر الحرشة بمدينة الزاوية، غرب طرابلس، ومن المحتمل زيارة المزيد من المواقع العسكرية في مناطق شرق طرابلس، بهدف دراستها كمواقع لتدريب عناصر الشرطة والجيش الليبي. وبحسب المصادر، فإن وجود «أمنتوم» في طرابلس هو بناء على عقد مع وزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية، تقوم بموجبه الشركة بتنفيذ برامج لإصلاح القطاع الأمني. وأكد أحد المصادر، وهو ضابط في المنطقة العسكرية الغربية، أن الشركة تعمل في ليبيا لتنفيذ الخطة الأميركية لدمج المجموعات المسلحة ضمن هياكل الأمن والجيش. وذكر الضابط نفسه أن المعلوم من تفاصيل الخطة الأميركية هو التنسيق مع رئاسة أركان حكومة الدبيبة وقيادة حفتر، لاختيار مجموعات من الجنود النظاميين لتدريبهم على مهام حراسة المنافذ والحدود والمواقع الحيوية، وكذلك تدريب أخرى على المهام الشرطية والأمنية، بما في ذلك العمل على أنظمة المراقبة الإلكترونية. وعن تجاوب قيادة حفتر مع المساعي الأميركية، قال الضابط: «ليست هناك تفاصيل، لكن الأكيد أن حفتر على علم بالنشاط الأميركي من خلال هذه الشركة».

و«أمنتوم» الأميركية هي إحدى شركات المقاولة التابعة لبرامج وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيتين، تأسست في فبراير 2020، كوريث لشركة «داين كورب» الأميركية العسكرية التي كانت تعمل ضمن أنشطة الأميركيين أيضاً، وقدمت خدمات للجيش الأميركي في العديد من ساحات القتال في الكويت وكوسوفو والبوسنة والصومال، وفي العراق حيث دربت عام 2007 الشرطة العراقية، وفي أفغانستان التي نفذت فيها العديد من الأنشطة والبرامج الأمنية والعسكرية، منها توفير الحراسة الشخصية للرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي، قبل أن يعاد تسميتها باسم «أمنتوم» في عام 2020.

وتضم «أمنتوم» الآن العديد من الشركات الأخرى ذات المهام الأمنية والهندسية، كما اشترت العديد من الشركات التابعة لمجموعة شركة «إيكوم» الأميركية العملاقة، والأخيرة سبق أن عملت في ليبيا ضمن مشاريع الأمن الأميركية تمنح في العادة مثل هذه الشركات مهمة تنفيذ مهام ضمن سياساتها، لكنها لا تعلن عنها في العادة. وقال النفاتي لـ«العربي الجديد»، إن «وصول مثل هذه الشركات بامتداداتها الواسعة يعكس جدية أميركية في التعامل مع الأزمة الليبية، لكن ربما يقع علينا السؤال عن إدارة الحدود الليبية، أن «أي شخص يطرح اسمه لقيادة القوة المشتركة سواء من القيادة العامة (قيادة حفتر) أو وزارة الداخلية» في حكومة الوحدة الوطنية «فهو مقبول من طرفنا، وفي غضون ثلاثة أشهر نشكل قوة قوامها ألف آلية وخمسة آلاف شرطي من الشرق والجنوب والغرب لتأمين الحدود»، مضيفاً أن قضية تأمين الحدود الجنوبية «قضية أمن متكامل وليست قضية سياسية». وبرأي النفاتي، فإن المشروع الأميركي في ليبيا «متعدد الأغراض، فهو لا يسعى فقط إلى دمج المجموعات المسلحة وتشكيل قوة مشتركة من الشرق والغرب، بل من الواضح أن مشروع تشكيل حكومة تصريف الأعمال المصغرة هو أيضاً لدمج السلطتين التنفيذيتين».

وتمكّن هذه المساعي واشنطن من ضبط إيقاع السلاح والسيطرة على الحدود، بحسب النفاتي. وأضاف أن «الهدف الأسمى يبدو أنه عزل أي تدخل خارجي في ليبيا بهدف مدّ النفوذ في المحيط الإقليمي، كروسيا وتركيا، فالحكومة المصغرة (ستكون برأيه) منزوعة الصلاحيات من توقيع الاتفاقيات التي أصبحت الطريق للقوى الدولية لليبيا، مثل تعاقدات فاغنر مع مجلس النواب وتركيا مع الحكومة في طرابلس، خصوصاً أن تركيا استدعت الدبيبة أخيراً ووقّعت معه مذكرة تفاهم عسكرية، وحفتر يدرس توقيع اتفاق دفاعي مع روسيا». وعلى خلفية التقارب التركي المصري، قدمت الدولتان مقترحاً الشهر الماضي للقادة الليبيين يقضي بدمج الحكومتين كحل لتجاوز حالة الانسداد السياسي الحاصلة في البلاد. واعتبر النفاتي أن هذا المقترح «قد يكون خطوة استباقية للفكرة الأميركية التي تسعى إلى توجيه الأوضاع نحو تشكيل حكومة منزوعة الصلاحيات»، معتبراً أن توقيع تركيا مذكرة التفاهم العسكري مع الدبيبة قد يشير إلى انزعاج تركي من الحراك الأميركي على الصعيد العسكري، خصوصاً أن تركيا تتواجد في العديد من المواقع العسكرية في طرابلس وغرب البلاد وتقدم خدمات التدريب والتأهيل لقوات غرب ليبيا. والخميس الماضي، قالت السفارة الأميركية لدى ليبيا إن نورلاند التقى السفير التركي في طرابلس كنعان يلماز في طرابلس، وناقش معه «أفضل السبل التي يمكن بها للولايات المتحدة وتركيا دعم العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة وتعزيز المسارات الأمنية» في ليبيا.

في المقابل، لفت أستاذ العلوم السياسية عادل شنينه إلى حساسية واشنطن تجاه مساعي موسكو للتغول في ليبيا عسكرياً، لكنه أشار إلى وجود لاعبين آخرين لهم فاعلية في مسارات الأزمة، مثل فرنسا وإيطاليا ومصر والجزائر. واعتبر شنينه، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن النشاط الأميركي الجديد «لا يمكن فصله عن التنافس في عدة مناطق أخرى، خصوصاً في أفريقيا، ولهذا فهو ليس ثابتاً بل تزيد وتيرته مع تصاعد الأوضاع وتنخفض معها». وذكّر بأن مشروع دمج المجموعات المسلحة وتصور تشكيل حكومة مصغرة «طرحه الأميركيون في العديد من المرات سابقاً، ولم يتحقق منه شيء، لانصراف واشنطن إلى ملفات تستجد وأكثر أهمية بالنسبة لمصالحها».

قوات أمنية في طرابلس، فبراير الماضي (محمود تركية/فرانس برس)

تماس خطير

اعتبر استاذ العلوم السياسية عادل شنينه، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن تركيز قراءة الحراك الاميركي في الغرب الليبي فقط «يؤدي الى التصور بأن واشنطن اتخذته تمركزاً يقابل تموضع موسكو في الجنوب والشرق، وهو تماسّ خطير لن تبقى احداثه في الكواليس». ورجّح أن يكون وجود شركة «امنتوم» العسكرية الخاصة في ليبيا «جزءاً من اعمالها في افريقيا»، اما توحيد المؤسسة العسكرية الليبية «فمعضف الخلاف الليبي لا يجعل المهمة سهلة».

لماذا الآن بالتحديد، فقد يكون هذا الحراك الحثيث على علاقة بنشاط روسي في المقابل في ليبيا». واعتبر أن المشروع التعبوي الذي أجرته مليشيات طارق بن زياد، أقوى مليشيات حفتر، في مدينة سرت الأسبوع الماضي، «قد يكون جاء في سياق رد الفعل الروسي على إثبات قوة شريكها ومتانة علاقتها العسكرية به، فموسكو تملك وجوداً عسكرياً في قاعدتي سرت والجفرة إلى جانب حفتر، ولا بد أنها وراء هذا المشروع العسكري لتوجيه رسالة ضمنية للجانب الأميركي». لكن النفاتي رأى أن المعطيات تشير إلى أن واشنطن «تجتهد في اختراق تحالف موسكو مع حفتر من بوابة المؤسسة الرسمية، على عكس موسكو التي تعاني من تراكمات دخولها غير الرسمي إلى ليبيا عبر شركة فاغنر، وتحاول إعادة بناء وجودها مجدداً من خلال الزيارات الكثيفة لنائب وزير الدفاع الروسي يونس بك يفكوروف، الذي التقى حفتر في بنغازي 4 مرات منذ أغسطس/آب الماضي». وأضاف أن «واشنطن اختارت أن تنشط من خلال المؤسسات الرسمية في طرابلس»، مشيراً إلى أن الحراك الأميركي لا يقتصر على الجانب العسكري، إذ «تحركات نورلاند تعكس جانباً سياسياً مهماً في التصور الأميركي».

وعلى الرغم من اشتداد حالة الانسداد السياسي، وخصومة معسكر الشرق مع حكومة طرابلس، إلا أن الاتصالات بين الطرفين على الصعيد الأمني تشهد ملامح تقارب، فقد استقبل الدبيبة في مكتبه الحكومي بطرابلس، الخميس الماضي، مستشار الأمن القومي لمجلس النواب، إبراهيم بوشناف، وهو ضابط مقرب من حفتر، لمناقشة الرأي الأمني في عدد من المواضيع المتعلقة بالمؤسسات الليبية، وفقا لمكتب الدبيبة الإعلامي. والثلاثاء الماضي، تحدث وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية، عماد الطرابلسي، عن استعداد وزارته لتشكيل قوة مشتركة مع قيادة حفتر في المنطقة الجنوبية لتأمين الحدود. واعتبر في كلمة خلال ندوة نظمتها وزارة الداخلية نوفمبر/تشرين الثاني 2020 على موقعها الإلكتروني، عن توليها تنفيذ برنامج لوزارة الخارجية الأميركية في أفريقيا، لدعم جيشي بنين والصومال، بهدف تعزيز قدرات قوات الدولتين في بناء الأمن القومي والحماية من مخاطر الجماعات الإرهابية. وأشارت إلى أن البرنامج بدأ في أكتوبر 2023 بقيمة تراكمية قدرها 165 مليون دولار. وعن دورها، أوضحت الشركة أنها ستقدم لجيشي بنين والصومال تدريبات التعبئة وتطوير قدرات الضباط والقيادة والتدريبات الميدانية.

ورأى أستاذ العلاقات الدولية رمضان النفاتي أن الحكومة الأميركية تمنح في العادة مثل هذه الشركات مهمة تنفيذ مهام ضمن سياساتها، لكنها لا تعلن عنها في العادة. وقال النفاتي لـ«العربي الجديد»، إن «وصول مثل هذه الشركات بامتداداتها الواسعة يعكس جدية أميركية في التعامل مع الأزمة الليبية، لكن ربما يقع علينا السؤال

يتواجد أفراد من شركة «أمنتوم» في قاعدة معيتيقة

النفاتي: واشنطن تجتهد في اختراق تحالف موسكو مع حفتر

بحث نورلاند مع الطرابلسي جهود تحسين الأمن في طرابلس

الحدث

توافق ليبي ـ ليبي في القاهرة

اعلنت الجامعة العربية، أمس الأحد، توصل 3 من أطراف الصراع الليبي، إلى اتفاق مبدئي بهدف تسهيل إجراء الانتخابات، يمثل اختراقاً للجمود السياسي في ليبيا

القاهرة، طرابلس ـ **العربي الجديد**

أعلنت جامعة الدول العربية، أمس الأحد، توصل 3 من أطراف الصراع في ليبيا، هم رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة محمد تكالة، إلى توافق خلال اجتماع لهم في القاهرة، عُقد أمس، بشأن النقاط الخلافية التي تخص كيفية الوصول إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، في هذا البلد. وبينما العبرة تبقى في التنفيذ، إذ تمّ الاتفاق على تشكيل لجنة فنية من أجل ذلك، جاء الاجتماع الثلاثي الليبي الذي انعقد أمس في مقر الجامعة العربية في القاهرة، في وقت لم ينجح فيه المبعوث الأممي إلى ليبيا عبد الله باتيلي حتى الآن، في جمع أطراف الصراع الليبي على طاولة حوار وفق صيغة خماسية كان طرحها، تضم إلى جانب المنفي وصالح وتكالة، كلاً من اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر ورئيس حكومة الوحدة عبد الحميد الدبيبة.

وفي بيان صدر عنها بعد اجتماع رؤساء المجلس الرئاسي ومجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، بالعاصمة المصرية، أمس، قالت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إن الحاضرين اتفقوا على «تأكيد سيادة ليبيا واستقلالها ووحدة أراضيها ورفض أي تدخلات خارجية سلبية في العملية السياسية الليبية». كما اتفقوا وفق البيان على أنه «بمرجعية الاتفاق السياسي وملاحقه، تُشكّل لجنة فنية خلال فترة زمنية محددة للنظر في التعديلات المناسبة لتوسيع قاعدة التوافق والقبول بالعمل المنجز من لجنة 6+6 (المشكّلة من مجلسي النواب والدولة)، وحسم الأمور العالقة حيال النقاط الخلافية بحسب التشريعات النافذة». كما تم الاتفاق على «وجوب تشكيل حكومة موحدة مهمتها الإشراف على العملية الانتخابية وتقديم الخدمات الضرورية للمواطن، وتوحيد المناصب السيادية بما يضمن تفعيل دورها المناط بها على مستوى الدولة الليبية، ودعوة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمجتمع الدولي لدعم هذا التوافق في سبيل إنجاحه»، بحسب البيان. وقالت الأمانة العامة للجامعة إن المجتمعين اتفقوا على «عقد جولة ثانية عاجلاً لإتمام هذا الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ»، كما ثمّن الحاضرون «دور جامعة الدول العربية في تقريب وجهات النظر للوصول إلى إتمام العملية الانتخابية بليبيا». وكانت لجنة «6+6» قد توصلت في يونيو/حزيران الماضي، إلى اتفاق حول القوانين التي ستجرى عبرها الانتخابات الليبية المنتظرة، إلا أن بنوداً فيها لا تزال محل عدم توافق.

وجاء اجتماع القاهرة تلبية لدعوة الأمين العام للجامعة، أحمد أبو الغيط، وذلك بهدف إيجاد طريق إلى حلّ الانسداد السياسي في ليبيا، إذ دعا أبو الغيط أول من أمس إلى عقد الجلسة، بهدف تيسير الحوار الليبي الليبي، وتقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية. وقال أبو الغيط، إثر الاجتماع أمس، إن الهدف من الجلسة هو محاولة التوصل إلى اتفاق لتحقيق انفراجة في الوضع الليبي، مشيراً إلى وجوب تشكيل حكومة مهمتها إتمام العملية الانتخابية ومطالبة لجنة الأمم المتحدة بدعم هذه المبادرة لإنجاح التوافق، متمنياً انطلاق ليبيا «في اتجاه آخر يعيد إليها وحدتها وفعاليتها ومساهمتها في العمل العربي المشترك». من جهته، أكد المنفي دعم المجلس الرئاسي أي توافق بين الأطراف السياسية لإجراء الانتخابات، موضحاً أن النتائج التي توصلوا إليها أمس «ترتقي إلى طموح الليبيين في إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، باعتبارها الوسيلة للوصول إلى دولة ليبية مستقرة». وكان المتحدث باسم أبو الغيط، جمال رشدي، أوضح أول من أمس، أن دعوة الجامعة للمنفي وصالح وتكالة جاءت «في هذا التوقيت الدقيق، مسعىً لإخراج ليبيا من أزمتها التي طال أمدها، وتزايدت أعباؤها وتبعاتها».

اتفاق على تشكيل لجنة فنية للنظر في التعديلات الانتخابية

وكان مجلس النواب الليبي قد أصدر في 4 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، قوانين الانتخابات التي أقرتها لجنة 6+6، لتجري بموجبها الانتخابات، إلا أن المجلس الأعلى للدولة اعتبر أن التشريعات الانتخابية الصادرة عن مجلس النواب «مخالفة للتعديل الدستوري وباطلة». وشدد على «ضرورة التزام المفوضية العليا للانتخابات الإعلان الدستوري (دستور مؤقت وضع بعد إطاحة نظام معمر القذافي عام 2011)، وبما يتفق عليه المجلسان بحيادية». وجاء انعقاد اللقاء الثلاثي الليبي في القاهرة، بعد فشل المبعوث الأممي إلى ليبيا، عبد الله باتيلي، منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، في جمع أطراف الصراع، وفق صيغة خماسية، فقد أكد المبعوث الأممي في إحاطة له أمام مجلس الأمن الدولي في 15 فبراير/شباط الماضي، أن الأطراف الرئيسية مستمرة في وضع الشروط المسبقة لمشاركتهم في الحوار الذي دعا إليه باعتباره «وسيلة للحفاظ على الوضع القائم، وهو ما يبدو أنه يناسبهم»، وفق إحاطته. وكان باتيلي حثّ أول من أمس، الأطراف السياسية في ليبيا، على تشكيل حكومة موحدة جديدة، تقود ليبيا نحو انتخابات رئاسية وبرلمانية، وذلك خلال اجتماع عقده مع أعضاء «كتلة التوافق الوطني» في المجلس الأعلى للدولة، وفق منشور له على «إكس».

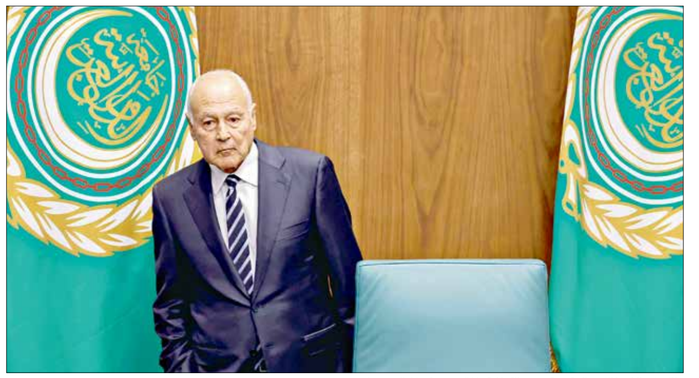
طالب أبو الغيط الأمم المتحدة بدعم التوافق (خالد دسوقي/فرانس برس)

إضاءة

الفوضى تتفشى في الشمال السوري

ظهرت حادثة الاعتداء على شرطي في أعزاز، غياب القانون في الشمال السوري، مرسخاً حالة الفوضى في المنطقة، التي لم تتمكن جهات معارضة عدة من السيطرة عليها

غازي عنتاب ـ **محمد امين**

أعاد تعرّض شرطي مرور في الشمال السوري، الخاضع لفصائل المعارضة، لاعتداء «وحشي» على يد عناصر من الفصائل، الفوضى الأمنية المستشرية في المنطقة إلى الواجهة، بسبب عجز سلطة الأمر الواقع الموجودة عن تطبيق أدنى القوانين التي تحفظ حقوق الناس. وأعلن فصيل «الجبهة الشامية» المنضوي في صفوف «الجيش الوطني» المعارض، أمس الأول السبت، اعتقال أفراد في جهازها الأمني اعتدوا بالضرب على شرطي في مدينة أعزاز، شمالي حلب، بعد أن حاول تطبيق القانون عليهم. ووصفت الجبهة في بيان تصرّف هؤلاء الأفراد بـ«الشنيع»، مشيرة إلى أنها ستسلمهم إلى جهاز الشرطة العسكرية في «الجيش الوطني». وذكرت مصادر محلية أن الشرطي إسماعيل عتيق تعرّض، السبت، لضرب «وحشي ومبرح» من قبل مجموعة عسكرية، بعدما طلب منها تخفيف سرعة السيارة العسكرية التي تستقلها، على إشارات المرور، عند دوار الساعة، بمدينة أعزاز، معقل المعارضة البارز في ريف حلب الشمالي. وبحسب المصادر، فإن هذه المجموعة تتبع للقيادي في فصيل «عاصفة الشمال»، جهاد عبيد. وتسبب الحادث في حالة من الاستياء في الشمال السوري إلى الحد الذي اعتبره مفتي المدينة محمود الجابر (وصمة عار)، داعياً إلى معاقبة الفاعلين «ليكونوا عبرة لغيرهم». واكدت الحادثة أن الاستقرار الأمني في مناطق سيطرة فصائل المعارضة، ما زال بعيد المنال، في ظل عدم وجود جهات أمنية وعسكرية وقضائية قادرة على تطبيق القوانين في حال وجودها.

ويعج الشمال السوري بعشرات الفصائل المختلفة من حيث الرؤية والهدف، وهو ما يعزز النزعات الفصائلية والمناطقية في منطقة تضم ملايين السوريين من مختلف المناطق. وفشلت الحكومة السورية المؤقتة التابعة لـ«الائتلاف الوطني السوري» المعارض في إدارة المناطق الخاضعة للفصائل في الشمال السوري، سواء غربي نهر الفرات أو شرقه، في ظل تحكم «أمراء حرب»، وقادة فصائل محليين في كل مفاصل الحياة.

وتعليقاً على حادث الاعتداء على الشرطي في مدينة أعزاز، السبت، اعتبر القيادي في «الجيش الوطني» السوري الفاروق أبو بكر، في حديث مع «العربي الجديد»، أن ما جرى «جريمة مؤسفة ومستنكرة ومعيبة بحق الجيش الوطني»، مضيفاً أنه «ما لم تتم معاقبة هكذا مجموعات عند الوقوع في مثل هذه التجاوزات سنرى حوادث مشابهة». وأكد أنه «لن نسمح لهؤلاء بالتسبب بإساءة لسمعة الجيش الوطني الذي اعتدنا على الشرطي في تجريد المجموعة التي اعتدت على الشرطي من سلاحها و«حرمانها من العصابات المنفلتة هي نفسها لم تتغير». وأعرب ناصر عن اعتقاده أن مشكلة ريف حلب الشمالي الخاضع لفصائل المعارضة السورية «ليست في الأدوات والموارد بقدر ما هي في الشخصيات التي صنعت الفوضى، وتحاول تكريسها عبر تسليط الأجنبي على القرار الوطني، وعبر صنع أشباه مؤسسات كرتونية تمارس السلطة قهراً على الضعيف، وتعين الظالم على انتهاكاته».

عناصر من «الجيش الوطني» شمالي سورية، أغسطس 2023 (كبير قاسم/الأناضول)

الفاروق أبو بكر: ما لم يُعاقب المرتكبون سنرى حوادث مشابهة

تبدو طبيعية جداً بالنسبة لسياق ريف حلب الشمالي الذي يعاني من ظاهرة فوضى السلطة، والتي تحتها تندرج كل السلوكيات المسيئة وتعتبر طبيعية في سياقها». وتابع: «هذه الحادثة تظهر أنه حتى في وجود عوامل الحضارة والضبط المادية كإشارات المرور، إلا أن العقلية التي تتحكم بالمنفلتة هي نفسها لم تتغير». وأعرب ناصر عن اعتقاده أن مشكلة ريف حلب الشمالي الخاضع لفصائل المعارضة السورية «ليست في الأدوات والموارد بقدر ما هي في الشخصيات التي صنعت الفوضى، وتحاول تكريسها عبر تسليط الأجنبي على احتراباً داخلياً بين الفصائل، وتجاوزات بحق المواطنين الذين لا جهات قانونية أو أمنية تدافع عن حقوقهم وتضع حداً لمجموعات منفلتة تتنافس على النفوذ في مناطق محدودة الموارد.

وكان «الجيش الوطني» السوري قد تأسس بدفع ودعم من الجانب التركي في عام 2017، في محاولة يبدو أنها لم تنجح في تشكيل مرجعية عسكرية واحدة تتحكم في القرار العسكري والأمني في الشمال السوري. وحافظت الفصائل على بنيتها الإدارية والأمنية والعسكرية، ما يعني أن الانضواء في «الجيش الوطني» كان إعلامياً أكثر من كونه اندماجاً كاملاً في هذه المؤسسة التي تتبع لوزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة. ويتألف هذا الجيش من فيالق عدة، كل واحد منها يضمّ العديد من الألوية، أُتبعت بها شرطة عسكرية. وكانت جرت محاولات عدة خلال السنوات السابقة لإعادة هيكلة «الجيش الوطني» وإنشاء مرجعية عسكرية واحدة للفصائل المعارضة السورية، إلا أن هذه المحاولات لم تنجح، حيث استمرت النزاعات على النفوذ بين الفصائل.

ويحتفظ الجانب التركي بقراري الحرب والسلم في الشمال السوري، إلا أنه لا يتدخل في تفاصيل الخلافات بين الفصائل على الأرض، ولم يسع إلى فرض الأمن أو الحد من فوضى السلاح، على الرغم من كون هذا الشمال منطقة نفوذ بلا منازع لأتراك. ويكتفي الجيش التركي الذي ينشر آلاف الجنود على امتداد الشمال السوري، بالتدخل فقط عندما تخرج النزاعات عن نطاق محدد، أو حين تهدد «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) مناطق سيطرة الفصائل، كما حدث أواخر عام 2022 عندما سيطرت «تحرير الشام» على منطقة عفرين شمال غربي حلب، ما جعل كل المناطق التي تقع تحت سيطرة «الجيش الوطني» في ريف حلب الشمالي تحت خطر الاجتياح العسكري.

بات الأميركيون مقتنعين بعد نتائج انتخابات «الثلاثاء الكبير» أن جو بايدن ودونالد ترامب سيتواجهان في انتخابات الرئاسة، وهو مشهد انتخابي مستعاد نادر الحدوث في تاريخ البلاد، ويجعله أكثر صعوبة أن المرشحين غير شعبيين

انتخابات أميركية بلا تجديد

ترامب وبايدن يتحضران لـ«الإعادة»

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بعدما زارا في اليوم نفسه ولاية تكساس الجنوبية على الحدود مع المكسيك في 29 فبراير/شباط الماضي، عاد الرئيس الأميركي جو بايدن، وسلفه دونالد ترامب، ليلتقيا في ولاية واحدة، هي جورجيا، أول من أمس السبت، وهي ولاية متأرجحة، فاز فيها بايدن بالانتخابات الرئاسية عام 2020 على ترامب بفارق لم يتعد 0,2 في المائة، وهو ما جعل الرئيس السابق يُطالب بإعادة فرز الأصوات في الولاية. ويعيد لقاء جورجيا، وقبله في تكساس، عقارب الساعة 4 أعوام إلى الوراء بالنسبة للأميركيين، مذكّرين إياهم بأن سباق الرئاسة لانتخابات 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل انطلق فعلياً على شكل استعادة لانتخابات 2020، بين بايدن وترامب، وهو مشهد نادر جداً حدوثه في تاريخ انتخابات الرئاسة الأميركية، ويشكّل إحباطاً مضاعفاً لدى الأميركيين، في ظلّ رئيسين «مُجرّبين»، يصبح مشروعاً معهما التساؤل عن مدى الإفلاس الذي تعيشه السياسة الأميركية لتكون إلى هذا الحدّ تفتقر إلى وجوه جديدة.

وأكدت نتائج انتخابات «الثلاثاء الكبير» التمهيدية في 5 مارس/آذار الحالي، بنسبة شكّ ضئيلة جداً، أن ترامب سيكون مرشح الحزب الجمهوري للرئاسة الذي سيختاره مؤتمر الحزب العام في يوليو/تموز المقبل. أما بايدن، فألقى أخيراً خطاب حال الاتحاد الأخير في ولايته، الذي سوّق فيه إنجازاته وأكد جاهزيته الذهنية كرئيس ثمانيني ليقود الولايات المتحدة 4 أعوام أخرى.

ورأت وسائل الإعلام الأميركية، أمس، أن لقاء بايدن وترامب في جورجيا، في تجمعين انتخابيين مختلفين، يُطلق رسمياً سباق الانتخابات بينهما في الولاية التي لم تنته فيها انتخابات 2020، حيث لا يزال ترامب يبحث عن الـ11 ألف صوت التي يقول إنها «سرقت منه» في تلك الانتخابات.

وهناك شبه إجماع في الولايات المتحدة على أن استعادة المشهد الانتخابي للرئاسيات الماضية هي ما لا يشتهيه الأميركيون، رغم أن ترامب وبايدن يواصلان اكتساح الانتخابات التمهيدية بفضل أصوات الناخبين. وفي هذا السياق، رأت شبكة «إيه بي سي»، الخميس الماضي، أنه رغم تصدر بايدن وترامب تمهيديات حزبيهما، إلا أن كلاً منهما لديه مشكلة حينما يتعلق الأمر بـ«التقبل الشعبي». فمن جهة، بايدن عالق في فخّ سنّه، فيما يواجه ترامب 91 تهمة جنائية وتدنياً في الشعبية لدى المستقلين والمُلّونين الذين ساهموا في استعادة الديمقراطيين البيت الأبيض قبل 4 أعوام.

ولفتت الشبكة في تقرير لها إلى أن السباق الرئاسي بدأ باكراً، فعلى الرغم من ندرة المشاهد المشابهة في التاريخ الأميركي، إلا أن ترامب وبايدن تخطيا غير المألوف بأكثر من ذلك، حيث لم يحتج ترامب إلى الخضوع لمحنة المناظرات التمهيدية، فيما انسحب منافسوه باكراً جداً من السباق، في إشارة خصوصاً إلى حاكم فلوريدا رون ديسانتيس. كما أن الحملة الرئاسية لكل من الرئيسين ستكون في هذا العام قائمة على المواضيع نفسها تقريباً التي أثارت الرأي العام في 2020، كالحريات والحدود والإجهاض والاقتصاد، وستظلّ الأعين شاخصة على الولايات المتأرجحة نفسها، مثل أريزونا وكارولينا الشمالية ونيفادا وجورجيا وأجزاء من الوسط الغربي.

وفي تقرير لها الخميس الماضي، سلّطت وكالة «أسوشييتد برس» الضوء على كيفية تحضير حملتي الرئيسين لانتخابات نوفمبر، وهي بالنسبة إليهما «انتخابات إعادة». وأوضحت الوكالة أن كلاً من الحملتين ستقاتل بشراسة في 7 ولايات متأرجحة، 5 منها خسرها ترامب أمام بايدن في 2020، بعدما كان فاز بها على هيلاري كلينتون في 2016. وبحسب الوكالة، فإن حملة بايدن تؤكد أنها حقّقت تقدماً في توظيف المزيد من الأشخاص واستهداف الناخبين في الولايات المتأرجحة.

أما لجهة ترامب، فإنه مباشرة بعد إعلان منافسته الجمهورية في التمهيديات نيكي هيلي انسحابها من السباق الخميس، تمكن الرئيس السابق من الهيمنة على لجنة الحزب الوطنية، التي عيّنت فريقاً قيادياً جديداً في اجتماع لها الأسبوع الماضي، اختاره ترامب. إذ إن أعضاء اللجنة اختاروا رئيس الحزب الجمهوري في ولاية كارولينا الشمالية مايكل واتلي ليكون الرئيس الجديد للجنة، ولارا ترامب، زوجة ابن ترامب إريك، لتكون نائبته. وحصل ذلك من دون مفاجآت، إذ صوّت أعضاء اللجنة الـ168 بالإجماع لهذين الاختيارين، علماً أن منافس واتلي، رئيس الحزب في ولاية كارولينا الجنوبية درو كماكيسيك سحب ترشحه مباشرة حين أعلن ترامب رسمياً دعم واتلي. ويوم أمس السبت، رأت صحيفة «نيويورك تايمز»، في تقرير لها، أن وعد التغيير ظلّ لعقود القوة المحركة لجميع انتخابات الرئاسة الأميركية، وهو عنصر جذب يمكن الركون إليه لجزء أساسي من القاعدة الأميركية الشعبية، حيث كان وعد التغيير مركزياً في حملات الرؤساء السابقين جون إف كينيدي، ورونالد ريغان، وباراك أوباما، وحتى دونالد ترامب. بل إن بيل كلينتون أدار حملته التي فاز فيها على الرئيس الأسبق جورج بوش الابن تحت شعار «التغيير في مقابل المزيد من الشيء نفسه». وقبل ذلك جيمي كارتر، الذي فاز بالرئاسة بمرحلة ما بعد فضيحة «واترغيت»، عبر تسويق نفسه «زعيماً من أجل التغيير» في عام 1976، وبعد 4 سنوات من ذلك، أخرج ريغان كارتر من البيت الأبيض في ظلّ اقتصاد أميركي متراجع، وذلك بوعد «جعل أميركا عظيمة مجداً»، وهو شعار استعاده ترامب.

لكن، بحسب الصحيفة، فإن الأميركيين هذا العام، الذين يتوقون بكل ما للكلمة من معنى اليوم لإدارة جديدة، يواجهون خياراً واحداً هو بين «استمرارية عهد بايدن» أو «إعادة تنصيب عهد ترامب»، وهي من المرات النادرة جداً في التاريخ الأميركي التي لا يسوّق أحد الحزبين فيها مرشحاً جديداً يعد بـ«غدٍ مختلف»، بل إن الناخبين عليهم أن يختاروا بين رئيس ورئيس سابق، كل منهما أكبر عمرياً من 90 في المائة من الأميركيين، وينظر إليهما سلبياً في استطلاعات الرأي.

ويبدو تحدي التجديد صعباً خصوصاً لبايدن، ولذلك فإنه يدير حملته تحت شعار «إكمال المهمة»، التي غالباً ما يختصرها الرئيس الديمقراطي الثمانيني بحماية الديمقراطية. ويأتي ذلك، بحسب الصحيفة، كذلك، في وقت تشير فيه معظم استطلاعات الرأي إلى أن أكثرية الأميركيين يرون أن بلادهم «تذهب في الاتجاه الخاطئ»، ما يعني أن هناك حاجة ماسة للتغيير.

مؤيدون لترامب في جورجيا، السبت الماضي (شيب سوموديفيلا/Getty)

> نجح ترامب في إيصال مرشحيه إلى رئاسة اللجنة الوطنية الجمهورية

سابقتا 1912 و1956

شهد عام 1912 في الولايات المتحدة، آخر سباق رئاسة كان فيه الرئيس والرئيس السابق متنافسين، حين تمكن حاكم نيوجرسي الديمقراطي وودرو ويلسون، من الفوز بمواجهة الرئيس المنتهية ولايته، الجمهوري ويليام هوارد تافت، فيما شهد السباق ترشح رئيس سابق، هو ثيودور روزفلت، عن «الحزب التقدمي الجديد» (بول موز). وجرت آخر انتخابات كانت نسخة عن سابقتها، في 1956، بين الرئيس دوايت أيزنهاور وحاكم إيلينوي السابق ادلاي ستيفنسون.

أوكرانيا

الفاتيكان يدعو إلى التفاوض

> أوضح الفاتيكان المعاني التي قصدها البابا فرنسيس، بشأن «تحلّي أوكرانيا بشجاعة الراية البيضاء»، معتبراً أن المقصود هو إطلاق المفاوضات مع روسيا، لا الاستسلام

شكّلت دعوة البابا فرنسيس لأوكرانيا بـ«التحلي بشجاعة الراية البيضاء»، والتفاوض على إنهاء الحرب مع روسيا، بلبلة دفعت المتحدث باسم الفاتيكان، ماتيو بروني، أمس الأحد، إلى التوضيح في بيان، أن البابا التقط تعبير «الراية البيضاء» الذي تحدث به المحاور واستخدمه «للإشارة إلى وقف الأعمال القتالية والهدنة التي يمكن التوصل إليها بشجاعة المفاوضات». وكان البابا قد أدلى بهذا التصريح خلال مقابلة سجلها الشهر الماضي مع شبكة «آر.إس.آي» السويسرية، ومن المقرر بثها في 20 مارس/آذار الحالي. وفي المقابلة سُئل البابا عن موقفه من النقاش الدائر بين أولئك الذين يقولون إن على أوكرانيا الاستسلام لأنها لم تستطع التصدي للقوات الروسية، وأولئك الذين يقولون إن الاستسلام سيضفي الشرعية على تصرفات الطرف الأقوى. واستخدم المحاور في سؤاله تعبير «الراية البيضاء». وقال البابا فرنسيس، وفقاً لنص للمقابلة تم الكشف عنه مسبقاً ومقطع مصور منها حصلت عليهما وكالة «رويترز»، أول من أمس السبت: «أعتقد أن الأقوى هو من ينظر إلى الوضع ويفكر في الناس ويتحلى بشجاعة الراية البيضاء ويتفاوض»، مضيفاً أن المحادثات يجب أن تتم بمساعدة القوى الدولية.

وسبق للبابا فرنسيس، أن دعا في 25 فبراير/شباط الماضي، بعد يوم على الذكرى الثانية للغزو الروسي لأوكرانيا، إلى التوصل إلى حل دبلوماسي للحرب «يفضي إلى سلام عادل ودائم». ووصف ما يحدث في أوكرانيا بأنه «حرب لا تدمر تلك المنطقة من أوروبا فحسب، بل تطلق العنان لموجة عالمية من الخوف والكراهية».

ولم يرد متحدث باسم الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي على طلب من «رويترز» للتعليق على تصريح البابا، وسبق لزيلينسكي أن زار الفاتيكان في مايو/أيار 2023، وبحث مع البابا «صيغة السلام» المؤلفة من عشر نقاط والتي تروج لها كييف. وقال الرئيس الأوكراني في حينه: «اقترحت عليه الانضمام إلى تنفيذها» ودعم مبادرة مماثلة.

وتدعو الخطة قادة العالم إلى عقد قمة سلام عالمية ترتكز على المقترحات. وتنصّ على استعادة وحدة أراضي أوكرانيا وانسحاب القوات الروسية ووقف الأعمال العدائية واستعادة حدود الدولة الأوكرانية. وقال زيلينسكي مراراً إن الخطة غير قابلة للتفاوض. ومن المقرر عقد مؤتمر دولي في سويسرا، لتزخيم المفاوضات بشأن أوكرانيا، من دون أن يتم تحديد موعده بعد، ولا الأطراف المشاركة. وأُطلقت فكرة المؤتمر بناءً على طلب زيلينسكي على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس السويسرية، في يناير/كانون الثاني الماضي.

ميدانياً، أعلن حاكم منطقة دونيتسك، فاديم فيلاشكين، أمس الأحد، أن غارة روسية على بلدة ميرنوغراد، في دونيتسك، شرقي أوكرانيا، أدت إلى مقتل 3 أشخاص على الأقل وجرح 12 آخرين. وقال على وسائل التواصل الاجتماعي إن «الروس قصفوا ميرنوغراد بثلاثة صواريخ من طراز إس-300». وفي منطقة خاركيف، شمال شرقي أوكرانيا، قال الحاكم المحلي أوليغ سينيغوبوف إن النار اشتعلت في مخيم ترفيهي بعد قصف في بلدة بوغودوخيف، شمالي مدينة خاركيف الرئيسية والقريبة من الحدود الروسية.

وأعلنت القوات الجوية الأوكرانية، إسقاط 35 من أصل 39 طائرة مسيّرة إيرانية الصنع من طراز «شاهد» أطلقتها روسيا على أوكرانيا خلال ليل السبت ـ الأحد، مشيرة إلى أن الروس أطلقوا 4 صواريخ موجهة مضادة للطائرات من طراز «إس-300». وذكرت في بيان أن الهجمات استهدفت كييف وفينيتسا وتشيركاسي ودنيبروبتروفسك بوسط البلاد، وأوديسا وخيرسون وميكولايف في الجنوب، في حين استهدفت ضربات صاروخية منطقتي خاركيف ودونيتسك في شرق البلاد.

من جهته، ذكر حاكم منطقة كورسك الروسية، رومان ستاروفويت، أمس الأحد، أن امرأة قُتلت في «قرية كولباكي في منطقة غلوشوفسكي إثر تعرض المنطقة لقصف من أوكرانيا». وتبعد كولباكي نحو عشرة كيلومترات عن الحدود مع أوكرانيا. وقال ستاروفويت في وقت لاحق إن طائرة أوكرانية مسيّرة سقطت على مستودع للنفط في مدينة كورسك. وأكدت وزارة الدفاع الروسية أيضاً أنها دمرت طائرتين مسيّرتين أوكرانيتين فوق منطقة بيلغورود الحدودية.

(الأناضول، رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

- ما الذي سيردع إسرائيل عن التمادي في تنفيذ مخططها للتهجير القسري لسكان غزة إلى سيناء؟ وذلك على وقع تستّر بايدن خلف المساعدات الإنسانية، محمّلاً حركة حماس تعطيل إنجاز هدنة إيقاف إطلاق النار، تحت ضغط ارتكاب الإبادة والتجويع

- واضح أن المعبر البحري الذي تقترحه أميركا هو لإحكام الحصار على غزة، لأنه سيكون تحت إشراف إسرائيل. وستنفذ هذه الخطة بعد شهر رمضان، عبر السيطرة على رفح، بدليل حديثهم عن هدنة لستة أسابيع

- أصبحنا على تخوم شهر رمضان ولا أحد يدري ماذا يخطط نتنياهو. السؤال: هل تُفتح جبهة لبنان، إن لم يوافق حزب الله على شروط هوكشتاين والانسحاب إلى ما بعد 10 كيلومترات عن الحدود؟ هل ستكون أي حرب على لبنان، أشدّ وطأة من عدوان 2006؟

- مش هينة الواحد يعيش تحت #حرب جزئية وكل لحظة بيقولوا إنو الحرب المدمرة على الأبواب... مش طبيعي قديه ابن #الجنوب عم يتحمل ضغوط نفسية... وكمان اللبناني بشكل عام! #لبنان

- يجري الصراع العسكري متزامناً مع منافسة شرسة لشراء الموانئ على طول البحر الأحمر. دول وأحزاب وجماعات حددت مسارها بوضوح بين المحورين المتنافسين، الصين والولايات المتحدة. شو بقي لنقول إننا في حرب عالمية ثالثة؟

- هيئة تحرير الشام تقطع الطرقات على النساء لمنع وصولهن للتظاهر أمام السجون وسط مدينة إدلب للمطالبة بالإفراج عن أزواجهن وأولادهن الثوار المعتقلين

- هل تعلم أننا لا نعلم عدد سكان العراق؟ آخر تعداد سكاني رسمي للعراق كان في عام 1997 ولم تنجح الحكومات العراقية في إجراء تعداد سكاني بعدها. وتعتمد في موازناتها وعدد نواب البرلمان وعدد أعضاء مجالس المحافظات ومشاريعها على أرقام تقريبية من وزارة التخطيط العراقية

- «ترامب يلوّح بانسحاب أميركا من الناتو». إذا انسحبت أميركا من الناتو فستكون أوروبا عاجزة عن الدفاع عن نفسها، ولن يكون للناتو أي قدرة عسكرية حقيقية في مواجهة روسيا، باستثناء السلاح النووي الذي تملكه لندن وباريس